تهريب المرجان (عوامله، أثاره، وآليات مكافحته)

أ.:قراس رحمة ، أ.د. محمد كريم فريحة

جامعة–عنابة. الجزائر

الملخص:

لقد كان مقصدنا من هذه الدراسة هو الإحاطة التحليلية بموضوع تهريب المرجان، وقد ارتكزت دراستنا منذ البداية على عرض المفاهيم المختلفة لفلسفة التهريب، وما يتقاطع معها من مقولات وظيفية، التي تسهم في تحديد معالم الظاهرة، من بينها مفردة (المرجان)، مع إبراز أهم العوامل التي تدفع بالفرد إلى تبني هذا السلوك الإجرامي وما يترتب عن ذلك من أثار وخيمة ومتنوعة على القيم الفردية والاجتماعية على حد سواء. وقد خلصنا في الختام إلى التعرض لطرق مكافحة هذه الظاهرة محليا المحلي (المجتمع الجزائري)، أو على المستوى العربي، من خلال التعاون العربي للحد من تفاقم هذه الظاهرة ولو نسبيا.

Adstract:

This present study is aiming atcloselyidentifying the subject of sumggling of coralsthis has been possible through rhéprésentation of différent concepts of smuggling, also. The vocable of corrals, and to highlight the main factors pushing the individual to adopt this criminal behavoir, and what follows as different harmful consequences. Finally, this study is deoling with different ways of combating this phenomenon, either from algerian internal perspective, or from external perspective through Arab cooperation to eliminate partially this phenomenon.

مقدمة:

إن ظاهرة تهريب المرجان من أهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية البارزة، وقد شهدت تفشي كبير وبصورة واضحة وملفتة للانتباه في المجتمعات العالمية المعاصرة، خاصة في السنوات الأخيرة، نتيجة لتأثيرها الواضح على البيئة الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول، والجزائر كغيرها من دول العالم لم تسلم من هذه الظاهرة، نظرا لاتساع مساحتها وطول شريطها الحدودي وموقعها الجغرافي إفريقيا.

ولطالما سبب التهريب مشاكل عويصة تعود بالضرر الكبير على المجتمع والاقتصاد الوطني بشكل أساسي، حيث أنه لمن الصعب حصر جميع الأضرار المترتبة عن استفحال هذه الظاهرة و تقييم تكلفتها، ولكن يمكن القول أن من آثارها السلبية ظاهرة انتشار السوق السوداء والنشاطات التجارية الطفيلية على حساب التجارة المشروعة والمنافسة الشريفة، وكذا العزوف عن النشاطات الإنتاجية وتفضيل المضاربة التي ألحقت عجزا رهيبا في الخزينة العمومية، إذ نتج عن تهريب المرجان ممارسات تجارية غير مشروعة

أضعفت من واقع التنمية الاقتصادية، مما حتم على الخبراء وذوي الاختصاص عرض ومناقشة هذه المعضلة الاقتصادية.

وقد حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة تهريب المرجان، عوامله، وآثاره وآليات مكافحته، وكان تساؤلنا الرئيسي كالتالي:

*ما هو واقع تهريب المرجان في منطقة القالة؟

- ويتفرع على التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1) -ما هي عوامل تهريب المرجان؟

2) -ما هي الآثار المترتبة على تهريب المرجان؟

3) -ما هي آليات مكافحة تهريب المرجان؟

أولا/تحديد مفاهيم الدراسة:

1-1-مفهوم التهريب: تعتبر حاليا من الأشكال الخطيرة من حيث الممارسة، حيث أصبحت تأخذ أنماطا وأشكالا مختلفة تتزايد فعاليتها تدريجيا، حيث تعددت أسبابها وممارساتها، وتفاوتت في حدتها من منطقة حدودية إلى أخرى، حيث أصبح التهريب يشكل تحديا مستمرا للأنظمة المالية والاقتصادية لدى جميع الدول، على اختلاف فلسفتها ونظمها، سواء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، والتي لا يمكن للأمن الاجتماعي أن يتحقق دونها حيث يعتبر من أكثر الجرائم الاقتصادية تهديدا للاقتصاد الوطني، فيؤثرعلى منحى النمو، ويزعزع مصداقية الضمانات الممنوحة للراغبين في الاستثمار، ويخلف اثأرا وخيمة على مستويات عدة اجتماعية، ثقافية، صحية، وخاصة الأمنية منها، خصوصا في ظل ارتباطه الأكيد بالإشكال الأخرى للجريمة المنظمة، كتهريب العملة الصعبة، الهجرة غير الشرعية، تبييض الأموال، الفساد والإرهاب، فلم تعد مخاطر التهريب تقتصر على تحدي حق الدولة في اقتضاء الحقوق الجمركية – رغم أهمية هذا الجانب- وإنما تتجاوز هذه المسالة إلى تهديد القيم الاجتماعية عندما تمس كيان الدولة، وتنال من مصالح المجتمع الأساسية، في الحالات التي يتم فيها تهريب السلع المحظورة، وتهديد التنمية الاقتصادية للدولة، والصحة وحماية المستهلك [1].

1-2-مفهوم المرجان:يعد المرجان احد أشهر الأحجار الكريمة بالرغم من انه لا يعد من المواد المعدنية، بل يعتبر من المواد الحيوانية العضوية، والمرجان هو احد المواد العضوية الأكثر قدما في الاستعمال في صناعة الحلي، حيث ظل المرجان عشرين قرنا يصنف مع الأحجار الكريمة الثمينة، والمرجان يتركب من مادة كربونات الكالسيوم والمادة المرجانية الحمراء في الهيكل الصلب في مستعمرة المرجان، وهي التي تعطينا شكلها المألوف، وتتركب هذه المادة من شويكات دقيقة حمراء اللون يفرزها

[1]- بوستة وردة، عوامل تهريب المرجان، رسالة ماستر في علم الإجرام، جامعة عنابة، 2014، ص09.

حيوان المرجان، وبعد إفرازه هذه الشويكات تتماسك مع بعضها البعض، حيث تخرج هذه البوالب التي تستخدم في صناعة الحلي، وقد عرفه العالم العربي **التي فاشي** بقوله: "المرجان متوسط بين عالمي النبات والجماد وذلك انه يشبه النبات لكونه أشجار نابتة في عمق البحر ذوات عروق وأغصان حمر متشعبة قائمة"[1].

*حيث تكمن أهمية المرجان فيما يلي:

-**مصدر للغذاء:** تعتبر الشعاب المرجانية مكانا جيدا لكافة أنواع الأسماك، التي تعيش وتتكاثر بها، حيث توفر لها الطعام والمأوى، ويحتاج كل نوع من الأسماك إلى نوع مختلف من الشعاب، إذ تحتاج الشعاب الصغيرة التي تسبح بسرعة داخل وخارج الشعاب إلى حماية من الأسماك الكبيرة مثل الهامور، وهناك أسماك أخرى تعيش على النباتات وتنمو على الشعاب المرجانية مثل الصافي، حيث تبحث لنفسها عن مكان من الشعاب تستطيع أن ترتاح فيها ليلا بعيدا عن الأنواع المفترسة، كما تتغذى الأسماك الأخرى على الحيوانات المختلفة.

-**زرع العظام:** يتصف نسيج الشعاب المرجانية بالصلابة، مما يسمح باستخدامه لتغليف عظام صناعية، حيث يمكنه خلال شهور التحول إلى نسيج عظمي، خاصة إذا تخرج الأنسجة المأخوذة منه شرائح طبيعية من الأنسجة العظمية للمصاب.

-**حماية اليابسة:** إن الشعاب القليلة التي تنمو على سطح البحر توفر حاجزا ضد الأمواج، فهي تحمي السواحل الرملية التي قد تتعرض للتآكل خلال العواصف.

-**السياحة:** تتميز الشعاب المرجانية بالجمال الأخاذ، وهي تنتشر في البحار الدافئة، حيث تكون الشواطئ البيضاء، ويفيد لرؤيتها كثير من الناس، لقد أصبح الغوص نشاطا مألوفا شائعا في الإمارات، حيث تزداد هذه الرياضة شعبية يوما بعد يوم، وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة دخل الدولة، وتوفير فرص العمل المختلفة للمواطنين دخل لمدربي الغوص.

ثانيا/ عوامل تهريب المرجان:

لقد أثبتت الدراسات التي تناولت موضوع التهريب، هناك جملة من العوامل التي تدفع بالفرد لارتكاب مثل هذه السلوكيات الغير اجتماعية، وبما أن منطقة القالة كغيرها من المناطق الحدودية الأخرى، عرفت رواجا كبيرا للممارسات الملتوية، خاصة في الآونة الأخيرة انتشرت ظاهرة تهريب المرجان والصيد غير الشرعي لهذه المادة، ومن بين العوامل التي تدفع بالفرد لارتكاب هذه الجرائم نذكر ما يلي:

1-العوامل الاجتماعية: وهي التي تنبع من الوسط الاجتماعي المحيط به، نذكر منها:

[1]- www.alfanous.com فحص بتاريخ: 2013/12/20 على الساعة 14:02.

أ-ضعف الوازع الديني: الدين هو الفطرة التي يفطر الله عز وجل الناس عليها منذ أن يولد وا من بطون أمهاتهم، كما جاء في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كل مولود يولد على الفطرة"، ومن هنا ظهرت حاجة الإنسان إلى الدين، فالدين جاء بمثابة الوحي الذي يهدي عقولنا إلي الطريق القويم، وبالتالي استقامة النفس واستقرارها، وابتعادها عن كل ما يسبب لها الاضطراب والجزع، كما أنه مهم جدا لحياة المجتمع، فهو الذي يضمن تحقيق العدل والمساواة بين الناس، فيجعل الناس يلجئون إليه في كل أمور حياتهم، ليكون هو مصدر القوة الذي يستندون إليه ويحتمون به، مما يجعل المسلم صابرا وممتثلا لأمر الله، لإيمانه ويقينه بقدرة الله عزوجل[1].

*مما سبق نلاحظ أهمية الدين في حياة الفرد، ولكن بظهور هذه الممارسات الانحرافية، التي تدفع الفرد إلى التخلي عن قيمه ودينه، وخاصة أن هذه الممارسات تحتاج إلى السلوكيات الغير أخلاقية، كالكذب والعنف والتحايل والتلاعب.....الخ، وكذلك التصرف بعدوانية وص لت بهم إلى درجة القتل في ظل سيطرة البارونات، وأيضا بسبب المبالغ الطائلة التي يجنيها، زد على ذلك هو الاحتكار للشعاب المرجانية، إن ابتعادهم عن الدين في ظل طغيان الأموال يدفعهم إلى ممارسة أفعال محرمة كشرب الخمر والمخدرات، ارتياد أماكن اللهو كالملاهي....الخ، وكل هذه التصرفات تؤدي إلى تدني مكانة الدين في حياة الأفراد والمجتمعات.

ب-انخفاض مستوى التعليم: يعد التعليم من أهم وأبرز الأمور التي نحتاجها إليها، لأنه يلبي كافة احتياجاته الأساسية، التي يسعى خلفها، ويعتبر التعليم المنارة التي يهتدي بها الناس إلى الطريق القويم، الذي سيسلكه في هذه الحياة، بالإضافة إلى أن التعليم هو سبب الظهور وال رقي والرفعة، وهذا ليس على المستوى الفردي فحسب، بل هو على مستوى الدول أيضا، فالدولة التي تحافظ على نظامها التعليمي، هي الدولة التي تتفوق في كافة المجالات، وعلى كافة الأصعدة سواء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وفي كافة المجالات الأخرى، ولهذا السبب فإن التعليم ضروري جدا لأية دولة تسعى وراء رخاء شعبها ونموها[2].

*إن انخفاض مستوى التعليم يؤدي بالفرد إلى عدم استخدام وظائفه العقلية، وعدم إدراكه بما يقوم به، فالفرد ذو المستوى الضعيف علميا يكون التأثير عليه سهلا، وخاصة إذا بني له عالمه الذي يحلم به، فهولا يستطيع تحليل الأمور، فالشخص غير المتعلم تكون منافسته للآخرين قائمة على أسس غير أخلاقية، وصعوبة حصوله على ظروف أحسن يدفعه إلى تبني السلوك العنيف، لأنه يحس بأنه أقل شأنا من أترابه، وما يدفعه للتخلص من هذه المتاعب، هو ممارسة هذه الأنشطة الملتوية، للحصول على مكانة

---

[1]- مراد الشوابكة، أهمية الدين في حياة الإنسان، 24.مايو.2015. Http : www.yandex.ru/clck/jsredi

[2]- رمضان سيد، مدخل في رعاية الأسرة والطفولة، النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص13-15.

اجتماعية من الناحية المادية مقابل الناحية العلمية، والشيء الذي زاد من انتشارها بعد المدارس والمؤسسات التربوية على الأحياء السكنية، باعتبارها مناطق ريفية بعيدة ومنعزلة، يتطلب الوصول إلى هذه المؤسسات مشيا على الأرجل لعدة كيلومترات، مما دفع إلى التسرب من المدارس في سن متقدم.

ج-وقت الفراغ: إن وقت الفراغ يجيبه الإنسان بعدد من المشكلات المعقدة ومتعددة الوجوه أكثر مما كان متصورا، وأول مشكلة هي الضجر والملل، إن اضطرار أي إنسان لقضاء ساعات الفراغ من يومه دون عمل يجعله ضجرا، والضجر يسبب مشكلات كثيرة ومتعددة على صعيد الفرد والمجتمع، وله انعكاسات خطيرة. إن الشعور بالفراغ إذا امتد طويلا يوصل الإنسان إلى التساؤل عن جدوى الحياة، وينقص قدره في نظر نفسه، باعتبار أنه يحقق إمكاناته وقدراته، وأنه يعيش كما مهملا عن هامش الحياة، إلى جانب أن هذا الشعور بالفراغ يحطم الإنسان من الداخل، وليس له إشكال وردود فعل أحيانا عنيفة[1].

*إن هذه الفئة تلجأ إلى تهريب المرجان، والتهريب بكل أشكاله لأنها تجد فيها الوسط الذي تعيش فيه، والذي تجد فيها نفسها وتثبت كيانها، زد على ذلك أن التهريب يكون في أوقات محددة أي أنه لا يحتاج إلى طاقات عضلية للقيام به، على عكس النشاطات الأخرى التي تتطلب بذل مجهود كبير مقابل مبالغ ضئيلة، كما أن التهريب يفتح لهم الحرية على عكس انخراطهم في مؤسسة اقتصادية يكون خاضعا فيه لرب العمل، والأمر الهام هو أن الفرد كان يعيش في فراغ ولا يملك ما يأكله أو ما يلبي احتياجاته، ثم ينتقل إلى الرفاهية والرخاء في وقت قصير يدفعه إلى المخاطرة بحياته مفضلا ذلك على البقاء عاطلا عن العمل، فإذا لم توجد حلول جذرية تتفاقم المشكلة في نفس الفئة، فتنجم تفاعلات متفجرة، تحدث تهديدات نفسية وصحة عامة.

2-العوامل الاقتصادية: نذكر منها:

أ-الفقر وسوء الأحوال المادية: إن الفقر وضآلة الدخل يؤديان إلى العجز على توفير متطلبات الحياة، كما أن للأزمات الاقتصادية كالغلاء والبطالة، وتراكم الديون، كل ذلك يلعب دورا هاما في إقدام المرء على مثل هذه السلوكات الملتوية، وهذه العوامل قد تدفع الإنسان إلى المجازفة بحياته هروبا من واقعه السيئ، وقد تجره إلى أبشع الوسائل طلبا للحصول على المادة، وتؤكد الإحصائيات والبحوث أن التهريب بمختلف أنواعه تنتشر في المجتمعات والأسر الفقيرة، كما أن معظم الموقفين في قضايا التهريب هم من العاطلين عن العمل[2].

*إن الفقر يولد لدى الفرد السلوكات العدائية اتجاه نفسه واتجاه مجتمعه، وهذا ما يدفعه إلى التوجه للإجرام، حيث يرى في اعتقاده أنه ينتقم من مجتمعه وقوانينه، ففي بعض الأحيان يلجأ البارونات ورجال

---

[1]- سامي بن خالد الحمود: بحث عن أسباب تعاطي المخدرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية، عضو الإرشاد والتوجيه بالأمن العام، ص05.

[2]- تقرير اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا،126ب-4 أيلول 2002، ص10-15.

العصابات إلى استغلال هؤلاء الأفراد من خلال تكليفهم بتهريب السلع مقابل مبالغ مالية طائلة، وخاصة القاطنين بالقرب من المناطق الحدودية بين تونس والجزائر مثل أم الطبول....، حيث يمتلك هؤلاء معلومات حول المنطقة وجميع المنافذ والمسالك التي تساعدهم في نجاح عملية التهريب، وخاصة الغابات والجبال باعتبارهم رعاة للغنم، فالحاجة للمال تدفعهم إلى القيام بهذه الأعمال، كما أجاب أحد المهربين من سكان المنطقة لا خوف من السجن فنحن نعيش فيه.

ب-نقص التنمية المستدامة بهذه المنطقة: تعتبر التنمية بمفهومها العام هي زيادة الإنتاج، وتطوير مهارات الإنسان للمساهمة في زيادة هذا الإنتاج، رغم توفر المواد الأولية مثل الأسماك بأنواعها والمرجان وغيرها من المواد الأخرى، رغم كل ذلك توجه الصيادون من نشاطهم المشروع إلى استخراج المرجان بطرق غير شرعية وتوجههم للتهريب.

*كما نجد في هذه المنطقة الأراضي الزراعية الخصبة، والظروف الملائمة لتربية الأغنام والأبقار، إلا أن الاستثمار ينعدم بها، كما أن الدعم من قبل السلطات ينعدم، وهذا الأخير ينحصر في القروض المصغرة فقط، التي تأخذ وقتا طويلا لتصل إلى صاحبها، هذه الأخيرة لا تغطي جميع الاحتياجات وهذا ما دفع بالسكان للعزوف عن هذه النشاطات والتوجه للصيد غير الشرعي للمرجان وتهريبه عبر مناطقهم، وينتشر في هذه المنطقة الظروف التالية:

- ✓ كثرة الأسر الفقيرة التي لم تلقى الدعم لتطوير دخلهم الذي يمنعهم من تدمير الثروات من حولهم.
- ✓ نقص المشاريع التي تمتص الطاقة الشابة.
- ✓ عدم تشجيع المبادرات الفردية كالحرف اليدوية، والجماعية للمشاريع.
- ✓ عدم استغلال مهارات هؤلاء السكان خاصة في مجال الزراعة وتربية الأسماك.
- ✓ نقص وعي هؤلاء السكان بمدى خطورة انتهاك هذه الثروة الحيوانية[1].
- ✓ عدم وجود بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية.

جـ-ارتفاع مستوى المعيشة: يشير إلى مستوى الثروة والراحة والسلع المادية والضروريات الموجودة لفئة اجتماعية اقتصادية في منطقة جغرافية معينة، مستوى المعيشة يحتوي على عناصر مثل الدخل، جودة وتوفر الوظائف، تباين الفئات، مستوى الفقر ... الخ ، إن المستوى المعيشي يرتبط ارتباطا وثيقا وجودة الحياة.

*إن ارتفاع مستوى المعيشة دفع بالعديد من الصيادين إلى الانتقال من مهنة صيد الأسماك إلى صيادين غير شرعيين للمرجان، ومن ثم إلى مهربين باعتبارهم ذو ي الاختصاص، كما نجد المزارعين

[1]- رشاد أحمد عبد اللطيف، انحراف الصغار مسؤولية من، دار الوفاء للطباعة، الإسكندرية، 2007، ص98.

والناس العاديين، فمنهم من يعمل لصالحه والآخر لصالح العصابات التي تقوم بنقل المرجان وتهريبه، وكل ذلك من أجل الحصول على مصدر رزق إضافي لتلبية حاجاتهم اليومية ومواكبة التطور الاقتصادي[1].

3-العوامل الجغرافية: وتتمثل في:

- **الموقع الجغرافي:** منطقة القالة بموقع جغرافي يمكنها من أن تكون منبعا للتهريب، وخاصة تهريب المرجان، نظرا لامتداد سواحلها مثل: كبروزة، لامسيدا، البطاح، الشط.....، وهي سواحل زاخرة بالشعاب المرجانية ومن النوعية الجيدة الرويال والبربروس وأبخسها الديشي، وكذلك قربها من الحدود التونسية من خلال أم الطبول، وهذا ما يسهل عمليات التهريب سواء عن طريق البر أو البحر، مما يدفع بهؤلاء الأفراد إلى الميل لتهريب المرجان، خاصة فيما يتعلق بالقرب من الحدود، فهو لا يتطلب وسائل نقل متطورة ، ولا ساعات من الزمن لنقل المادة من منطقة الصيد إلى منطقة التهريب، وكذلك طبيعة معيشتهم المرتبطة بالغابات والجبال، ومعرفتهم للأوقات التي تكثر فيها الرقابة الأمنية، وما زاد الأمر صعوبة العلاقات الإنسانية، حيث يمكن لفرد التستر على الأخر، وفي بعض الأحيان تكون عملية التهريب مقسمة بينهم.

ثالثا/أثار تهريب المرجان:

1-أثار اجتماعية: تتمثل في:

أ-**التفاوت الاجتماعي:** يشكل الاجتماعي مظاهر من مظاهر الحراك الاجتماعي، وتحول في البنية الاجتماعية، ويقصد به ذلك الاختلاف والتباين الكبير والواسع في المراكز الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بين أفراد المجتمع، وزيادة الفجوة بين فئات المجتمع الواحد، مما يؤدي إلى تشكل طبقات متمايزة تتسم بالعزلة والانغلاق على نفسها، هذه الطبقات تنشأ نتيجة للتفاوت في الممتلكات والسيطرة على الموارد المادية والحصول على الفرص التعليمية والوظيفية، والتفاوت الاجتماعي كحراك اجتماعي ينتج عنه اختلالات في نسيج العلاقات الاجتماعية والمنظومات القيمية والمعيارية وعدم تجانس في البنية الاجتماعية، وبالتالي إضعاف التماسك الاجتماعي وروح الانتماء والولاء للجماعة.

*وهذا ما تنادى به كارل ماركس لما تحدث عن تقسيم الأرباح، فإن التوجه لتهريب المرجان يمكن الفرد من الحصول على الثروة في وقت قصير، مما يثير الرغبة لدى الفرد في الاستفسار عن السبب في هذه الثروة، فيتوغل في هذا النشاط، إن التفاوت الاجتماعي يخلف المظاهر التالية:

- ✓ -تراجع قيمة العلم والتعليم.
- ✓ -تدهور قيم العمل والأداء والكفاءة وانتشار ثقافة الربح السريع.

[1]- تريكي حسان، دور التهريب في تكريس التفاوت الاجتماعي واختلال منظومة القيم الاجتماعية رؤية سوسيولوجية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 09، ديسمبر 2014، ص 151_161.

✓ -صعود الحثالة الاجتماعية[1].

ب-خلخلة القيم الاجتماعية: تعتبر القيم كما عرفها العديد من علماء الاجتماع، على أنها معيار الانتقاء من بين بدائل أو ممكنات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي والموقف الاجتماعي، وتعتبر القيم محصلة لتطور الكثير من عمليات الانتقاء، والتقييم التي تنتج اتساقا طويل المدى وتنظيما في سلوك الفرد، بوصفها إطارا مرجعيا ينظم نطاقا أوسع مدى من الاتجاه في تأثيره على الموضوعات، حيث يتم تصنيفها إلى قيم تقليدية وتتضمن أخلاقيات النجاح في العمل، الاهتمام بالمستقبل واستقلال الذات، التشدد في الخلق والدين، أما القيم العصرية فتنطوي على القيم الاستمتاع بالصحبة الأصدقاء، الاستمتاع بالحاضر، مسايرة الآخرين، النية والتساهل.

*من خلال ما سبق تتضح أهمية القيم، إلا أن التهريب للمرجان أثر سلبا على هذه القيم في منطقة القالة، لأن التوجه للربح السريع لكسب الثروة بطريقة غير مشروعة تنفي تماما التحلي بالقيم الأخلاقية، والتمسك بالعادات والقيم، وخاصة علاقات القرابة التي انقطعت بسبب طغيان المصالح الشخصية على المصالح الجماعية، وكذلك التوجه للرذيلة والأفعال المخلة بالحياء، نتيجة ارتياد الأماكن المشبوهة، وظهور جرائم الاعتداء على الشرف.

جـ-تراجع قيمة العلم والتعليم: يعتبر التعليم وسيلة لاغنى عنها عند أولائك الذين يسعون إلى مزيد من الصعود إلى أعلى المراتب الاجتماعية، فالارتقاء في المراتب العلمية يشكل أبرز مظاهر النجاح والتفوق الاجتماعي، وبهذا يصبح للتعليم قيمة رمزية، كونه يشكل أبرز آليات الصعود الاجتماعي والاقتصادي، وإحدى القوى المحررة للأفراد والمجتمع، الأمر الذي يزيد من طموحات الأفراد في مواصلة التعليم، حتى يتمكنوا من فرض وجودهم من خلال مستواهم التعليمي، ألا أن الثراء السريع والسهل، عن طريق جمع أموال طائلة من امتهان التهريب وغيره من الممارسات الإجرامية، له انعكاس خطير على قيمة العلم والتعليم خاصة لدى فئة الشباب، فالشاب الذي يرى ابن حييه يعيش حالة ترف وبذخ، يسكن في فيلا فاخرة وله عدة سيارات آخر طراز، حققها من دون عمل وبدون بذل أي جهد ومن دون علم ولا مثابرة، يحدث له قلب في سلم القيم، حيث يصبح العلم والتفوق والامتياز لا قيمة لهم عنده ومع مرور الوقت، يؤدي ذلك إلى تدني قيمة التعليم بصورة ملحوظة وبارزة، وبطريقة غير مباشرة يؤدي إلى تراجع رهيب للنظرة للعلم وانهيار للمكانة الاجتماعية لأهله في المجتمع.

2-أثار اقتصادية: تتمثل في:

أ-ضياع حقوق الخزينة العمومية: يشكل التهريب إخلالا بقواعد الجباية، نظرا لاستراد وتصدير البضائع دون دفع الضرائب المستحقة، وهذا ما يؤدي إلى ضياع جزء من موارد الخزينة العمومية،

[1]- إبراهيم السيد أحمد السيد، البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، مصر، 2005، ص5-6.

فالنفقات العمومية التي تصرفها الدولة لتجهيز المصالح المكلفة لمكافحة التهريب وتغطية أجور موظفيهم، تعتبر أيضا من قبيل المصاريف غير المنتجة، خصوصا في حال عدم التمكن من تغطيتها من المادة المحصلة في هذا الإطار، وتعبر بالتالي عن فقدان موارد عمومية كان بإمكان الدولة توظيفها في مجال تسهيل العمليات التجارية المشروعة[1].

*فجريمة تهريب المرجان كغيرها من جرائم التهريب الأخرى تتم بطريقة سرية دون الإعلان عنها، فتهريب هذه المادة للخارج يفقد الخزينة مردوديتها، وقيمتها كثروة وطنية يمكن تصديرها بطرق شرعية تعود بفوائد مالية، فرأس المال يعود للعصابات فقط، ناهيك عن تخريب الثروة المرجانية بالصيد التعسفي الجائر.

ب-التأثير على الصناعات الناشئة: إن أ هم الأهداف المتوخاة من فرض الضريبة الجمركية على الواردات هي حماية للاقتصاد الوطني، فهي تسمح بالخصوص للصناعات الناشئة بالنمو والتطور حتى تصبح قادرة على المنافسة، خاصة فيما يتعلق بالقطاعات التي تنتظر منها تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فإن تهريب مادة المرجان التي كان من المفروض استغلالها في صناعة الحلي والتداوي، مع التدعيم من السلطات تصبح صناعات ناشئة بذاتها.

جـ-التأثير على شروط التبادل التجاري: تهريب السلع يضر بمصلحة الدولة التي دخلت إليها البضائع المهربة، حيث تنخفض أسعار السلع المحلية نتيجة نقص الطلب عليها، وبالتالي يقوم التبادل على مبادلة كميات أكبر من السلع المحلية بكميات أقل من السلع الأجنبية في السوق العالمي، مما يضر بمصلحة المصدر الوطني، ويؤثر على مداخيل الأفراد بالدولة[2].

3-الآثار البيئية:

- ✓ **-صيد الأسماك:** إن صيد الأسماك بالطرق التقليدية، لا يضر مطلقا بأية ثروات موجودة في البحار أو في المحيطات ومنها:
- ✓ **-صيد الأسماك بالسموم:** هذا النوع من الصيد يتم فيه استخدام المواد الكيماوية التي يتم رشها في المياه لقتل الأسماك أو أية كائنات بحرية أخرى، أو جعلها تفقد الحركة بشكل مؤقت حيث يتمكن الصياد من التقاطها من أعماق البحار بدون أن تراوغ، ففي كل مرة يتم استخدامها تلحق الضرر بما يقارب خمسة أمتار من الشعاب المرجانية، ومن أمثلة ذلك السموم المستخدمة في

---

[1]- محمد مدحت عزمي، الواردات والصادرات والتعريف الجمركية مع دراسة السوق العربية المشتركة، مكتب الإشعاع، ط1، 2002، ص227_228.

[2]- محمد حافظ عبده الزهوان، غسل الأموال، الجوانب الفنية والجوانب الدولية، أعمال ندوة التقنيات الحديثة في مجال مكافحة المحذرات، أكاديمية نايف الأمنية للعلوم الأمنية، ط1، ص34_35.

صيد الأسماك سيانيد الصوديوم، وصيد الأسماك بهذا السم يسبب تدمير الكيلومترات المربعة من الشعاب المرجانية سنويا.

- ✓ –**صيد الأسماك بالمتفجرات:** يعرف باسم صيد الأسماك بالديناميت، حيث تعمل التفجيرات على إتلاف الشعاب من الخارج، الأمر الذي يستغرق ما يقارب 100 سنة لاستعادة الأسماك لشعابها المرجانية كمأوى لها، فالضرر يكون مزدوج من خلال فقدان الأسماك والمرجان معا.
- ✓ –**الصيد الجائر:** وهو ما يؤدي إلى خلق عدم التوازن في النظام البيئي الخاص بالشعاب المرجانية، وهو ما يؤدي إلى هيمنة بعض الكائنات البحرية الضارة بالشعاب.
- ✓ –**تهريب المرجان:** يؤدي إلى القضاء على المادة على المستوى الوطني، وقيمتها في منطقة القالة[1].

رابعا/ آليات مكافحة تهريب المرجان:

أ–**تدعيم التنمية المحلية:** وهي التي تهدف إلى القيام بمجموعة من العمليات والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، وتعرف أيضا بأنها: دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابيا على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسساتية والتعليمية وغيرها:

– **الاعتماد على مجموعة من الاستراتيجيات:** والخطط لهدف تحسين الأوضاع المعيشية والتعليمية في المجتمع منها: فتح الاستثمار، وخاصة الفلاحية منها في منطقة القالة.

– **الاستفادة من كافة الموارد:** الاعتماد على الفلاحة، وتربية الأغنام والنحل، والتخلي عن صيد المرجان فقط.

– **توفير جميع الخدمات الأساسية للأفراد:** من وسائل نقل لكثرة المناطق المنعزلة بمنطقة القالة، وكذلك المؤسسات التعليمية وتقريبها من الأحياء السكانية، القيم بحملات لتوعية هؤلاء الأفراد بأهمية التعليم في المجتمع.

– **استحداث مجموعة من النظم الاجتماعية:** والتي تعمل على تحليل طبيعة حياة عينة من الأفراد في المجتمع الحلي، ونقصد هنا فئة المهربين.

– **التقليل من المركزية:** تفعيل دور البلديات، ومؤسسات المجتمع المحلي بالنهوض والتنمية المحلية، كفتح الاستثمارات الفلاحية، القروض المصغرة.....الخ.

– **تفعيل دور المشاركة الشعبية:** القيام بالتفاعل الشعبي مع الأمور الخاصة بهم، سواءا عن طريق نظام الانتخابات والبرلمان[1].

---

[1]–أمانيإسماعيل،بحثعلمي حول الشعاب المرجانية، 29يوليو2010، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية www.Gafrid–ord

ب-إشراك المواطنين في مسعى الوقاية من التهريب: من خلال دور الدولة، بواسطة المؤسسات الفاعلة في مجال مكافحة التهريب، وبمساهمة الفاعلين الاقتصاديين والجمعيات، ومنظمات المجتمع المدني، في تحسيس المستهلكين بخطورة المواد المهربة على صحتهم وأمنهم وسلامتهم، وإعلام المنتجين والمستوردين بالمخاطر التي تهدد وحداتهم الإنتاجية ومنتجاتهم، وذلك من خلال:

- ✓ المساهمة في تعميم ونشر برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية حول مخاطر التهريب على الاقتصاد والصحة العمومية.
- ✓ إبلاغ السلطات العمومية عن أفعال التهريب، وشبكات توزيع وبيع البضائع المهربة.
- ✓ المساهمة في فرض احترام أخلاقيات المعاملات التجارية.
- ✓ إشراك المساجد والجمعيات الدينية وغيرها في حملات دعائية، توضح موقف الدين الإسلامي من الإجرام عامة، ومن جرائم التهريب خاصة، لما لها من تأثير على كيان الأمة ومقوماتها[2].

جـ- إعادة النظر في الإجراءات الخاصة بالتهريب: وذلك من أجل مواكبة المستجدات المرطبة بطرق وأشكال التهريب، لاسيما الإجراءات القانونية الخاصة بمكافحة الثراء غير المشروع، وكذا تشديد العقوبات على الممارسات الإجرامية للمهربين، والتي تلحق الضرر بالأفراد والمجتمع، وكذلك النظر في تناسب الجريمة والعقاب، خاصة فيما يتعلق بتشديد العقوبات والجزاءات التي كان يتضمنها قانون الجمارك قبل صدور القانون المتعلق بمكافحة التهريب، حيث أنها أكثر دقة قبل صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2005، فإن المشرع في تحديده للغرامة الجمركية، فهناك بعض حالات التجاوز لا تتطلب العقاب، وكذلك ما يتعلق بمنح التراخيص القانونية للصيد الشرعي للمرجان والمتاجرة به[3].

د- التنسيق بين المصالح الأمنية: يجب التنسيق بين المديريات العامة، المتمثلة في الأمن الداخلي ومديرية الأمن الخارجي، إضافة إلى مديرية الأمن التقني، من أجل التنسيق بين الأسلاك الأمنية المشتركة، من جيش ودرك وطني وجهاز الشرطة، فيما يتركز مهام المديريات الفرعية بالتحقيقات في القضايا الحساسة في الأمن الداخلي، وذلك من خلال مكافحة الجوسسة، وعرض القضايا الاقتصادية، إلى جانب متابعة القضايا المرتبطة بالتوازنات الجهوية مع التنظيم الاستعلامي، والهدف من التنسيق بين الدرك الوطني وحراس السواحل والحدود المناطق الحدودية و السواحل، يمكن من معرفة حركة مهربي المرجان ومنافذهم، وكذلك معرفة تفكيرهم، وهذا يتوقف على تبادل المعلومات والخبرات بينهم، وهذا ما

---

[1]- بوطالب إبراهيمي، مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر، رسالة دكتوراه، تلمسان، 2012، ص209.

[2]- مبروك المصري، مصادرة البضائع المهربة، دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفقه الإسلامي، دكتوراه دولة في الشريعة الإسلامية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000، ص190.

[3]- عبد المجيد زعلاني، خصوصيات قانون العقوبات الجمركية، رسالة دكتوراه في الحقوق، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997، ص242_243.

يمكنهم من التنبؤ بآليات مكافحة هذه الجريمة التي تهدد المنطقة ، والاقتصاد الوطني، وتضيع شبابنا في عالم خطر خاصة الغواصين منهم.

هـ-التعاون الدولي: حيث يمكن أن يتجسد التعاون الدولي في تشكيل اتفاقية متعددة الأطراف، أو توصيات تصدرها مؤسسات أو هيئات دولية، كما يمكن أن يتم في شكل تعاون دولي إقليمي، وهذا ما يساهم في مكافحة التهريب في جميع الدول، وخاصة الإفريقية[1].

خامسا/ رؤية مقترحة للحد من المخاطر المرتبطة بتهريب المرجان:

*من خلال العرض السابق، يتضح لنا أن التهريب يؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في اختلال منظومة القيم، ومن أجل الحد من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المدمرة التي قد تنتج عن هذه الآفة، حيث نقترح:

- ❖ منح تراخيص من طرف الدولة لممارسة الصيد الشرعي للمرجان، التي تمكنه من الحصول على حصص تلبي احتياجاته اليومية، باعتباره العنصر المعرض للخطر.
- ❖ تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية خاصة الأسرة من خلال الرقابة، والمدرسة التي تتمثل مهمتها الأساسية، تكوين شخصية الفرد، ونشر الوعي بمدى أهمية التعليم في حياة الفرد، وتشجيعهم على الإبداع والابتكار وحب المثابرة، والحفاظ على القيم الأخلاقية والدينية.
- ❖ تفعيل دور وسائل الإعلام في مكافحة الجريمة، والتحسس والتوعية بمدى خطورة هذه الظاهرة على الإطار المحلي والوطني.
- ❖ الرقابة على السواحل بمنطقة القالة لمنع الصيد الجائر، الذي يضر بالشعاب المرجانية.
- ❖ تكثيف الدوريات على السواحل، وكذلك الحدود لغلق جميع المنافذ لممارسة مثل هذه النشاطات.
- ❖ تحسيس وتوعية الأفراد بمدى أهمية ثروة المرجان في التوازن البيئي، وكذلك نقطة لاستقطاب الزوار إليها.
- ❖ تشجيع الدراسات والبحوث العلمية التي تهتم بدراسة التهريب بمختلف أبعاده من الناحية الاجتماعية، والذي في ضوئها يمكن إعداد استراتيجية وطنية محكمة ناجعة للتصدي لها.
- ❖ اهتمام السلطات المحلية بأهمية هذه الثروة، وفتح الاستثمار في هذا المجال وخاصة القروض المصغرة، وذلك للاهتمام بالحلي التقليدية، وتطويرها لجعلها من المواد المنافسة في السوق المحلية والعالمية، من أجل ترقية الصناعات الناشئة.

[1]- بوطالب إبراهيمي، مرجع سابق،ص258.

خاتمة:

من خلال ما تقدم تم التوصل إلى حقيقة هامة، مفادها أن لتهريب المرجان آثار سلبية متعددة، لا من تضافر الجهود بين جميع الفاعلين داخل المجتمع، وكذلك المؤسسات الاجتماعية بأهدافها، في إطار استراتيجية تنموية وطنية، مبنية على أسس علمية، تمكننا من إيجاد حلول علمية لتطبيقها على أرض الواقع، لتوصلنا إلى نتائج إيجابية، وذلك من خلال تشجيع البحوث لمعرفة وتشخيص علمي للعوامل المؤثرة في ظاهرة تهريب المرجان، والبحث عن استراتيجيات علمية وأمنية للحد من هذه الظاهرة، وكل هذا يحتاج إلى دعم من قبل السلطات المعنية، والتنسيق بين المصالح الأمنية المختلفة، ومؤسسات البحث العلمي، التي تمدها بكل ما هو جديد حول الظواهر الإجرامية، لتسهيل عملية البحث والتوصل إلى النتائج الواقعية حول كل ظاهرة إجرامية تهدد المجتمع.

قائمة المراجع:

1 -إبراهيم السيد أحمد السيد، البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، مصر، 2005، ص5_6.

2-أماني إسماعيل، بحث علمي حول الشعاب المرجانية، 29يوليو2010، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.www.gafrid_ord

3-بوطالب إبراهيمي، مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر، رسالة دكتوراه، تلمسان، 2012، ص209.

4-بوستة وردة، عوامل تهريب المرجان، رسالة ماستر في علم الإجرام، جامعة عنابة، 2014،ص09.

5-تريكي حسان، دور التهريب في تكريس التفاوت الاجتماعي واختلال منظومة القيم الاجتماعية رؤية سوسيولوجية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 09، ديسمبر 2014، ص 151_161.

6-تقرير اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا،126ب_4 أيلول 2002، ص10_15.

7 -سامي بن خالد الحمود: بحث عن أسباب تعاطي المخدرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية، عضو الإرشاد والتوجيه بالأمن العام، ص05.

8 -رشاد أحمد عبد اللطيف، انحراف الصغار مسؤولية من، دار الوفاء للطباعة، الإسكندرية، 2007، ص98.

9 -رمضان سيد، مدخل في رعاية الأسرة والطفولة، النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص13-15.

10 -عبد المجيد زعلاني، خصوصيات قانون العقوبات الجمركية، رسالة دكتوراه في الحقوق، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997، ص242_243.

11 -مبروك المصري، مصادرة البضائع المهربة، دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفقه الإسلامي، دكتوراه دولة في الشريعة الإسلامية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000، ص190.

12 -محمد حافظ عبده الزهوان، غسل الأموال، الجوانب الفنية والجوانب الدولية، أعمال ندوة التقنيات الحديثة في مجال مكافحة المحذرات، أكاديمية نايف الأمنية للعلوم الأمنية، ط

13 -محمد مدحت عزمي، الواردات والصادرات والتعريف الجمركية مع دراسة السوق العربية المشتركة، مكتب الإشعاع، ط1، 2002، ص227_228.

14 -مرادالشوابكة،أهميةالدينفيحياةالإنسان،24.مايو .2015.www.yandex.ru/clck/jsredi

15 -www.alfanous.com فحص بتاريخ : 2013/12/20 على الساعة 14:02.